



العدد: ١٦٩٢

التاريخ: ٢٠٢٠ / ١١ / ٢٦

الى / مجلس رئاسة الوزراء - مكتب رئيس مجلس الوزراء المحترم

م / مقترحات للأصلاح المالي والاقتصادي

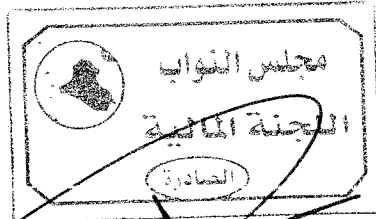
تحية طيبة ...

إنطلاقاً من المسؤولية التضامنية لمجلس النواب العراقي ممثلاً باللجنة المالية النيابية، ندعوكم للشروع بتنفيذ بنود الورقة البيضاء التي قدمت من قبلكم الى اللجنة المالية كون أن أغلب ما ورد فيها يقع ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية على أن تحدد التوقيتات الزمنية اللازمة للتنفيذ والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذها ليتسنى مراقبة الأداء وتقييمه.

كما نود أن نرسل لكم بعض الإجراءات الاصلاحية العاجلة الاضافية والمقترحة من قبل اللجنة المالية والتي يمكن أن تنعكس إيجاباً خلال الأمد القريب لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية التي يمر بها البلد، راجين العمل بها... مع التقدير.

المرفقات :

- مقترحات الاصلاحات المالية والاقتصادية.



الدكتور

هيثم رمضان الجبوري

رئيس اللجنة المالية

نسخة منه الى :

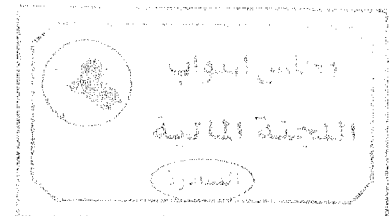
- سيادة رئيس مجلس النواب المحترم ... للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- وزارة المالية - مكتب الوزير ... لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- وزارة التخطيط - مكتب الوزير ... لنفس الغرض اعلاه ... مع التقدير.
- الامانة العامة لمجلس الوزراء - مكتب الامين العام ... للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الحفظ.



مجلس النواب العراقي
اللجنة المالية

المقترحات الاجرائية لمعالجة الازمة المالية

2020



مقدمة

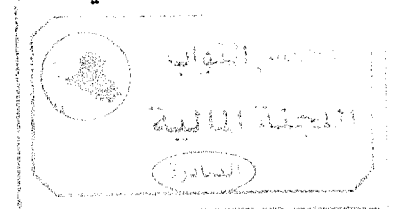
يواجه الاقتصاد العالمي أزمة مالية غير مسبوقة متأثراً بوباء كورونا ويبدو ان حجم الاضرار الناجمة عن الازمة صادمة وعميقة أكثر من أي تراجع اقتصادي حدث في العقود الأخيرة.

اذ يعيش الاقتصاد العراقي في الوضع الراهن حالة من الضعف في مواجهة تداعيات الازمات التي تعصف به نتيجة التراكمات الاقتصادية على مر السنوات ولعل اخرها انخفاض اسعار النفط التي اثرت بشكل مباشر في اتساع فجوة العجز وشحة السيولة النقدية اللازمة لتمويل الموازنة السنوية، وهو ما سيؤدي الى سحب المزيد من الاحتياطي النقدي للبلاد المودع لدى البنك المركزي والتدهور غير المسيطر عليه لقيمة العملة العراقية وعدم المقدرة على استرجاع الوضع الطبيعي في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط دون الـ 60 دولاراً للبرميل.

إن إخفاق الجهاز الإنتاجي المحلي بالتزامن مع استمرار الطلب على الاستيرادات أفضى إلى نقل شبه تام للعملة الاحتياطية الموجودة في العراق إلى الخارج عبر التزامات البنك المركزي لتمويل التجارة الخارجية.

لقد تفاقمت الازمة وتعقدت إلى الدرجة التي لم تعد واردات النفط قادرة على تلبية نصف مستحقات الرواتب والأجور، يرافق ذلك فساد وهدر مالي واخفاقات في النظام الضريبي والكمركي وارتباك في الجهاز المالي والنقدي بشكل واضح.

سبق وأن شخصت اللجنة المالية وتوقعت سلفاً ما آلت اليه الاوضاع الاقتصادية منذ وقت طويل وحاولت اللجنة ان تعكس رؤية مجلس النواب الاصلاحية لتعظيم الموارد والحد من الهدر المالي وتنويع مصادر الدخل وتوجيه الانفاق نحو الاستثمار وعكست ذلك في القوانين المالية والموازنات السنوية، الا ان السياسات المتخبطة

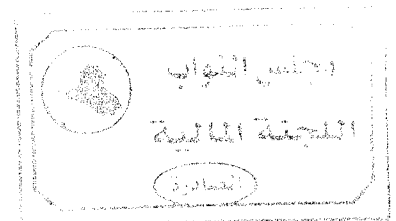


وعدم الالتزام بالقوانين والخطط الموضوعة وسوء الادارات التنفيذية في مختلف القطاعات وصلت بالاقتصاد العراقي الى ما هو عليه اليوم.

يساند مجلس النواب ويدعم كافة الجهود الحكومية الرامية لإجراء الاصلاحات على جميع الاصعدة، ويحثهم ويشاركهم على تقويم دعائم الاقتصاد الكلي كون سياسة الاقتراض ليست حلاً ناجحاً ولا تكفي بمفردها لتجاوز الازمة.

ينبغي الالتفات الى اهمية الاستفادة من تجربة الازمة الحالية ومعالجة الاختلال في هيكل الاقتصاد وبات يستوجب القيام بإجراءات اصلاحية جوهرية وحتمية موجهة على مستوى السياسة المالية العامة والسياسة النقدية لتدارك الازمة والشروع بالإصلاحات.

ومن هذا المنطلق ارتأت اللجنة المالية النيابية تقديم رؤيتها لمعالجة الازمة الآنية بشكل سريع ومباشر وفق مجموعة من المقترحات الاجرائية التي تمحورت في تعظيم الايرادات وترشيد النفقات، اصلاح السياستين المالية والنقدية، اضافة الى اصلاح السياسة الاقتصادية العامة.



المحور الاول: إجراءات تعظيم الإيرادات وترشيد النفقات

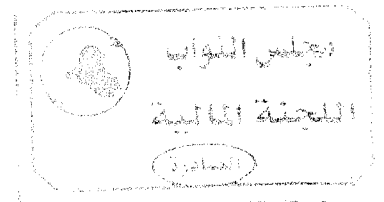
1- التفعيل الفوري للجباية الاجبارية للخدمات المقدمة للمؤسسات الحكومية والتجارية والصناعية والزراعية والمنزلية مثل (الكهرباء و الماء و المجاري والهاتف الارضي، وغيرها) وتوجيه دوائر الدولة بعدم ترويج اي معامله لاي شخص مالم يبين ما يثبت دفعه لفواتير الخدمات اعلاه وأستقطاعها من الرواتب والمنح ممن يسلم راتباً أو منحة من الدولة ويستثنى من ذلك المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية وعلى جميع مؤسسات الدولة دفع فاتورة الكهرباء والتأكيد بشكل نصف سنوي من نثراتها.

2- إعادة النظر باسعار النفط الخام المجهز للمصافي وتحويل قطاعات توزيع المنتجات النفطية والمصافي وتعبئة الغاز الى القطاع الخاص بشكل تدريجي وايقاف توزيع المنتجات النفطية بشكل مجاني لأي جهة كانت.

3- تسهيل الاصول الحكومية الغير مستغلة مثل (عقارات و اراضي و بنايات ومركبات واثاث وغيرها) من خلال بيعها بالمزاد العلني عن طريق منصة الكترونية او الدخول بشراكات استثمارية وبيع حصة الدولة في الاراضي الزراعية وحسب القوانين النافذة على ان تخصص تلك المبالغ وأنشاء صندوق خاص لوضع كل الاموال المتأتية من بيع الاصول الثابتة للدولة من عقارات وسيارات ... الخ لاعادة تخصيصه للصرف على المشاريع الاستراتيجية الكبرى التي تدر اموال للدولة وهذا ما نسميه بالدينار المنتج وجرّد جميع عجلات الدولة واثاثها وعرض الفائض منها عن الحاجة للبيع من خلال مزاد علني وعادل ولاعتماد على خطوط النقل الجماعي للموظفين لتقليل تكاليف الوقود والصيانة وحالات الفساد التي تشوبها.

3- فرض نظام ضريبة المبيعات VAT (ضريبة القيمة المضافة) بقيمة (12%).

4- الزام جميع المؤسسات بارسال حصة وزارة المالية من الإيرادات الكلية اول باول و يتحمل المسؤول الاول في تلك المؤسسات مسؤولية مخالفة ذلك ، وتسدد الشركات

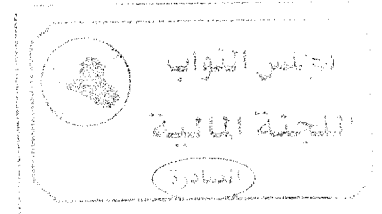


- العامة الرباحة حصة وزارة المالية من الارباح بعد تقديرها بشكل أولي (في نهاية شهر الكانون الثاني من كل عام) على ان يتم تسوية الفروقات بعد المصادقة على الحسابات الختامية لتلك الشركات وتتم هذه الخطوات باشراف ديوان الرقابة المالية.
- 5- تتحمل وزارة النقل مسؤولية جباية جميع رسوم مرور الطائرات (النقل والشحن) عبر الاجواء العراقية وتسديدها لوزارة المالية بشكل شهري.
- 6- المشاركة مع الشركات العالمية لنقل النفط الخام العراقي و الاستفادة من مبلغ الخصم عن طريق الشراكة بين شركة الناقلات النفطية وتلك الشركات.
- 7- ايقاف عمل السفارات والملحقيات في الدول التي ليس للعراق اي تبادل دبلوماسي او تجاري او ثقافي معها .
- 8- استثمار الخدمات في المنافذ الحدودية كساحات الوقوف والتبادل التجاري والمخازن والمطاعم ومحطات الوقود وغيرها.
- 9- التفاوض لتأجيل مستحقات الشركات النفطية او دفعها عينيا خارج حصة أوبك واعدادة تقييم الصريفات الخاصة بتلك الشركات وتقليصها الى الحد الادنى.
- 10- الغاء قرار سلطة التحالف المؤقت الخاص بمنع تصدير المواد الاولية و تصدير بعض المواد كالحصى والرمل وغيرها والبدأ بجولات تراخيص لإستثمار بعض الثروات المعدنية كالفسفات و الكبريت و اليورانيوم وغيرها.
- 11- اعادة النظر في جميع القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم وتعديلها بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي الحالي.
- 12- اعادة صياغة سلم الاستقطاع الضريبي باتجاهين :-

الاول - دعم شرائح محدودي الدخل من خلال رفع الحد الادنى للخضوع الضريبي (اعادة ترتيب الشرائح الضريبية).

الثاني - تعديل السعر الضريبي للأشخاص المعنيين الى سعر مقارب لسعر دول الجوار.

13- فرض ضرائب سنوية على جميع السيارات حسب نوعها.



المحور الثاني: إجراءات إصلاح السياستين المالية والنقدية

1- تعديل القوانين الخاصة بالتأمين النافذة للالتزام بالتأمين الاجباري على (السيارات، الوافدين، المسافرين، محطات الوقود، المواد المستوردة، الشركات، النفط الخام، اجازات البناء، و الوحدات السكنية وغيرها).

2- بناء الموازنة على اساس قطاعي وعلى سعر بترول ثابت للموازنة التشغيلية و متحرك للموازنة الاستثمارية، وتوجيه الموازنة للرواتب وشراء الحصة التموينية والادوية ومحطات المياه والعملية التعليمية والتربوية فقط. واعداد التخصيصات المالية وفق برامج تعد مسبقا من قبل الجهة المعنية على ان يتم مناقشتها مع لجان مهنية لتحقيق التكامل الخدمي و الاقتصادي.

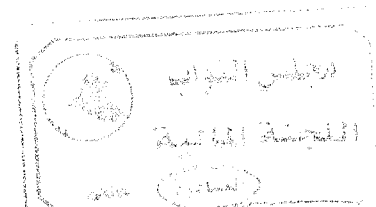
3- قيام وزارة المالية وبالتنسيق مع البنك المركزي باصدار الدينار الالكتروني لغرض جباية الايرادات الحكومية و الرسوم المستحقة، وما يميزها انها غير قابله للتداول بالاسواق كنفد. وكذلك معرفة الدولة قيمة تلك الواردات بشكل سريع.

4- اعادة النظر بسعر الصرف (الدينار مقابل الدولار) مع دراسة أمكانية المضي بخطوات حذف الاصفار على ان تصاحب هذه الاجراءات ما يلي:-

أ- منح مخصصات تضخم للدرجات الوظيفية (من الدرجة الخامسة الى الدرجة العاشرة) والمتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية بنسبة (12%) لتقليل اثر التضخم المحتمل على الطبقات الهشة في حالة تغير سعر الصرف.

ب- تعديل آلية بيع العملة للحفاظ على العملة الصعبة في داخل البلاد، وان يجري بيع وتداول الدولار والعملات الاجنبية الاخرى مباشرة في اسواق العملة او من خلال سوق الاوراق المالية لكي نحصل على سعر حقيقي للدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، وان يكون الضامن للاسعار هو قيمة الاحتياطي المتوفر لدى البنك المركزي العراقي من العملة الصعبة.

ت- وضع منهاج استيرادي وايقاف بعض الاستيرادات غير الضرورية وضبط المنافذ الكمركية ودعم نظام الضرائب واعفاء المنتج المحلي من ضريبة الدخل لمدة سنتين.



ث- قيام الدولة باستيراد المواد الغذائية والتجارية الحيوية للاسواق وضخها ضمن برنامج الحصة التموينية في حالة ارتفاع أسعارها.

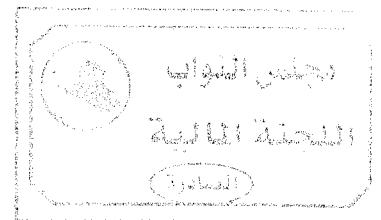
ج- الحفاظ على اسعار صرف الدولار من خلال ربط جميع مكاتب وشركات الصيرفة بنظام الالكتروني مركزي و يفرض على المكاتب والشركات استخدام شاشة تبيين سعر الصرف، ويتم تغذية الشاشة بالمعلومات من النظام المركزي، ويتم فتح حساب مصرفي لكل شركة او مكتب بحيث يتم الايداع بالدينار العراقي من قبل تلك الشركات والمكاتب مباشرة ويتم استلام مقابلها بالدولار الامريكي حيث يتم تغذية تلك الحسابات من قبل البنك المركزي بعد الايداع بالدينار العراقي، و بذلك نحجم نافذة بيع العملة الحالية.

ح- تفعيل دور الامن الاقتصادي ودخول الاجهزة الحكومية المختصة لضبط الايقاع النقدي في سوق العملة واسواق بيع المواد الغذائية.

5- اعداد سلم رواتب جديد مع إعادة النظر في جميع المخصصات الممنوحة سابقاً ليراعي الوضع الاقتصادي ويحقق العدالة الاجتماعية مع تشجيع الموظف على العمل في القطاع الخاص واعداد مشروع قانون خاص بذلك.

6- عدم السماح بتصدير النفط الخام إلا عن طريق شركة تسويق النفط العراقية وبخلافه يحسب سعر البرميل المصدر على اساس سعر برنت للكمية الفعلية المصدرة.

7- أتمتة النظام الضريبي والكمركي واجازات الاستيراد وربط كل الوحدات الخاضعة للضريبة والكمارك بنظام ألكتروني وجباية الرسوم الكمركية على البضائع المستورة على اساس ما تم بيعه من العملة الصعبة الى مستوردي السلع على ان يتم تسوية الفروقات بعد دخول البضائع المستوردة والمدققة من قبل الجهات المعنية وتقليل اسلوب التعامل مع البطاقة التموينية وتحويلها الى كابونات تتم صرفها من الاسواق المحلية (من خلال تحديد المراكز التجارية في كل محافظة) وبذلك تتخلص الدولة من العقود الفاسدة



ومن تكاليف النقل والتخزين المواد لعد توفر البيئة الملائمة للتخزين فضلا عن ترك الخيار للمواطن لاختيار المفردات التي يرغب بها في الوقت الذي يراه مناسب .

8- تحرير المصارف من يد وزارة المالية وتشكيل هيئة مالية مستقلة تضم (المصارف وشركات التحويل المالي وشركات التأمين واعادة التأمين وسوق الاوراق المالية وغيرها ذات صلة) وتقليل نسبة الفائدة على المشاريع الاستثمارية وخاصة للقروض الممنوحة من اموال ودائع الدولة. وفرض اتفاق بين المصارف وشركات استشارية تخصص لتقييم المشاريع الاستثمارية قبل تمويلها من قبل المصارف، وتشجيع اعادة مبالغ المستثمرين العراقيين في الخارج بتقديم التسهيلات والاعفاءات الضريبية.

9- سحب الكتلة النقدية المخزونه لدى المواطنين ومحاولة توظيفها للاغراض الاستثمارية من خلال الاتي :

أ- رفع سعر الفائدة للايداعات النقدية في المصارف حتى لو اضطرت السلطة النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) الى دعم المصارف.

ب- اقامة مشاريع تساهم الدولة بنسبة معينة فيها وي طرح الباقي للاكتتاب، خصوصا في مشاريع مراكز المدن (Dawn Town) ومشاريع صناعية كبرى مثل البتروكيماويات.

ت- طرح بعض الشركات الرباحة (او التي ممكن ان تريح بتغير تكتيك الادارة) للاكتتاب مثل (شركة الملاحة الجوية والخطوط الجوية والسمنت والاسمدة وغيرها).

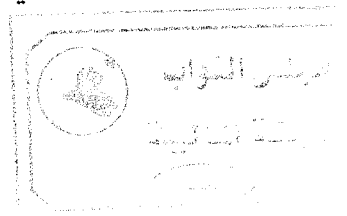
ث- بيع كوبونات نفط محليا بالسعر السائد الان و شراؤها بعد سنة بالسعر السائد حينها.

ج- بناء الثقة بين الدولة والمواطن بالالتزام بدفع الفوائد والارباح.

10- تشجيع و تنظيم الدفع الالكتروني والزام المصارف والمؤسسات بالالتزام بهذا النوع من أنظمة الدفع وتشجيع منافذ البيع في القطاع الخاص على استخدام اجهزة الدفع الالكتروني بدون عمولات و ضمان تغذية حساباتهم من قبل المقسم الوطني في البنك المركزي يوميا.

1- الزام جميع الجهات الحكومية المالية باعتماد البصمات الالكترونية المتعددة للمستفيدين من الرواتب والمنح المالية والتنسيق بين وزارة المالية ووزارة التخطيط وديوان الرقابة المالية لتدقيق اعداد ودرجات الموظفين الحقيقية لإنشاء قاعدة بيانات دقيقة عن طريق تغيير آلية اصدار البطاقة الوطنية الموحدة لتتضمن البيانات الآتية:

- الاسم الرباعي واللقب.
- الحالة الاجتماعية.
- عنوان السكن.
- بصمة العين والاصابع.
- مكان العمل والمديرية (الوزارة - المديرية - القسم ... الخ / كتاي من الدائرة مع التأيد).
- الدرجة الوظيفية (كتاب بالدرجة الوظيفية).
- اجمالي الراتب (كتاب بأجمالي الراتب).
- المصرف او المصارف التي يتعامل معها (كتاب تأييد من المصرف).
- الشهادات الحاصل عليها مع نسخ مصدقة منها.
- العقارات التي يمتلكها (نسخة من السندات).
- في حال السكن بالايجار يذكر قيمة الايجار مع ارفاق عقد الايجار.
- السيارات التي يمتلكها (نسخة من السنوية).
- عنوان السكن (محلة - زقاق - دار).
- الامراض التي يعاني منها.

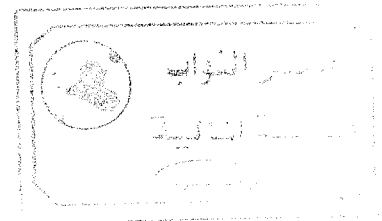


وتقييم عمل كل مؤسسات الدولة من حين معياري الكلفة والمنفعة،
بمعنى تقييم كل وزارة ومؤسسة من حيث مقدار الاموال التي تخصصها
الدولة للوزارة او المؤسسة مع مقدار المنفعة المتأتية منها وهنا نحتاج الى
التفاصيل الاتية:

- عدد الموظفين على الملاك - اجمالي رواتبهم.
- عدد العقود - اجمالي رواتبهم.
- عدد الاجراء اليوميين - اجمالي رواتبهم.
- الهيكل التنضيمي للمؤسسة بشل مفصل نزولا الى اصغر تشكيل.
- اعداء الموظفين وتخصصاتهم حسب الهيكل التنضيمي.
- دراسة عبأ العمل حسب الهيكل التنضيمي ولكل وظيفة.

محور الثالث : إجراءات إصلاح السياسة الاقتصادية العامة

- 1- إعادة هيكلية الشركات العامة الخاسرة وتأسيس بنك للموارد البشرية يرتبط بمجلس الخدمة الاتحادي ودعم شركات القطاع المختلط.
- 2- تفعيل قرار مجلس الوزراء رقم (347) بخصوص المشاريع الغير المكتملة ضمن الموازنة الاستثمارية وذات الجدوى الاقتصادية، إما بالاستمرار او تحويلها للاستثمار او التشغيل المشترك.
- 3- تأسيس شركة اتصالات وطنية (الرخصة الرابعة) وطرحها كاسهم للمواطنين.
- 4- تشكيل شركات مساهمة في كل محافظة من الاموال المدخرة وبمشاركة الدولة ودمج وتوزيع الشركات الحكومية على المحافظات وتحويلها لشركات مساهمة بمشاركة المواطنين في تلك المحافظات و تكليفها بالاستثمارات المباشرة بدعم من قبل المصارف ومراقبة ديوان الرقابة المالية.

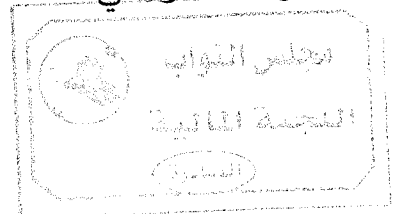


4- دراسة امكانية اصدار الضمان السيادي لتغطية القروض الخارجية للقطاع الخاص، ورفع السقف الائتماني للمصارف الحكومية لمنح القروض وتخفيف الضمانات عن القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية و الانشائية و الزراعية مع ضبط الدفعات وربطها بنسب الانجاز و فتح الاعتمادات لتحريك القطاع الخاص مع وضع اجراءات صارمة للحفاظ على المال العام وتقديم حوافز للمقترضين من المصارف الحكومية من خلال تحفيزهم على تسديد اكثر من قسط دفعة واحدة كأن يتم تحديد تقليل الفائدة كل من يدفع ثلاثة الى ستة اقساط دفعة واحدة يتم تقليل الفائدة لة بنسبة معينة اذ يساعد المصارف على الاحتفاظ بسيولة لتجنبهم خطورة السحوبات المفاجئة فضلا عن امكانية مساعدة الحكومة من الخروج من هذه الأزمة، والذهاب باتجاه منح القروض للمدن الصناعية والاراضي الزراعية شرط ان تكون محمية ومراقبة من قبل الدولة في اماكن مدروسة بشكل جيد وقريبة من المواد الخام ومن مناطق تسويق المنتجات وتشجيع المستثمرين وتقديم كل اشكال الدعم لهم لضمان تنفيذ هذه المشاريع.

5- اعداد دراسة تحليلية للمنتجات المحلية وتحديد نسبة تغطيتها لحاجة السوق لغرض تحجيم او منع دخول البضائع الاجنبية المماثلة او المشابهة من خلال رفع الرسوم الكمركية بنسب مختلفة تتماشى مع نسبة تغطية الحاجة المحلية لكل منتج محلي، ويتم رفع الرسوم تدريجيا مع ازدياد نسبة تغطية نسبة الناتج المحلي للحاجة الفعلية الى ان يتم الاكتفاء الذاتي.

6- عرض المصانع والمعامل الحكومية المعطلة أو المدمرة على القطاع الخاص المحلي بشرط الالتزام باعادة تشغيلها ضمن مدة زمنية محددة.

7- الانتقال من الادارة المركزية للاقتصاد الى الادارة اللامركزية من خلال منح دور اكبر للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم في التخطيط الاقتصادي، والاستثمار في القطاع العام والشراكة بين القطاعين العام و الخاص وتحفيز



اللامركزية المالية لضمان القدرة المالية لتمويل احتياجات التنمية الاقتصادية المحلية.

8- اقرار و تفعيل قوانين الضمان الاجتماعي و التامينات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص.

9- اعادة النظر في جميع القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم وتعديلها بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي الحالي.

10- مراجعة جميع القوانين التي تم تشريعها بعد 2003 لتحديد ودراسة المواد التي اضافت اعباء غير مبررة على الموازنة من خلال ارتفاع النفقات اذ نجد ان عدد كبير منها تم تشريعه وفق مصالح حزبية وفأوية او لاغراض انتخابية وعلى ردود افعال غير مدروسة.

11- تقليل اسلوب التعامل مع البطاقة التموينية وتحويلها الى كاونات تتم صرفها من الاسواق المحلية (من خلال تحديد المراكز التجارية في كل محافظة) وبذلك تتخلص الدولة من العقود الفاسدة ومن تكاليف النقل والتخزين المواد لعد توفر البيئة الملائمة للتخزين فضلا عن ترك الخيار للمواطن لاختيار المفردات التي يرغب بها في الوقت الذي يراه مناسب.